تفعيل الاجهزة الرقابية ركيزة اساسية لضمان سيادة القانون

هياة النزاهة ـ أنموذجا-

الحقوقي اياد هادي ناجي

(هيأة النزاهة / مكتب تحقيق بابل)

أن مبدأ سيادة القانون المتمثل في خضوع الجميع افراداً ومؤسسات لحكم القانون ، هو اساس الدولة المدنية ، والتي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص اساسا نهجها ، ولا نصل الى الدولة المدنية والمجتمع المتحضر ونقطف ثمارها الا بوجود نهج واضح وفعال ، لتحقيق مبادئ سيادة القانون ، وأن هذا المبدأ له عدة ركائز ، واحدة منها أن يحافظ الافراد على الممتلكات والمرافق العامة ، والتي تعود ملكيتها للدولة وينتفع بها المجتمع ، والمحافظة على المال العام او سرقتها والعبث بها ، تعتبر من الامور الخارجة عن القانون وسلوك غير حضاري .

ولعل ما افصحت عنه وقائع قضايا الفساد المالي والاداري في السنوات الاخيرة ، يدل على مدى تغلغل الفساد في كافة نواحي الحياة الاقتصادية ، والادارية ، والسياسية ، وما يشغل بال الناس هذه الايام ليس وجود قدر معين من الفساد ، بل حجم الفساد، وأتساع دائرته ، وتشابك حلقاته ، وترابط الياته لدرجة لم يسبق لها مثيل مسبباً الاثار الضارة على المجتمعات ولاسيما الاخذة بالنمو باتخاذ التدابير الوقائية لمنعه والتصدي له ولماله من اثار سلبية في انتهاك حقوق الانسان ويقوض نظام العدالة والمساواة ، وبالتالي مبدأ سياده القانون ، وكذلك اعاقة التنمية وانهيار الاقتصاد الوطني ، وبالتالي يقوض من قيام الدولة المدنية، وعدم الوصول الى المجتمع المتحضر .عند ذلك برزت الحاجة الى تطبيق اجراءات فعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه ، من خلال رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم لضمان سيادة القانون وتحقيق الدولة المدنية ، وكذلك نجد الدول ومنها العراق عمل على انشاءاجهزة متخصصة لها قوانينها التي تخدم ببلوغها هدفها المنشود في الوصول الى المجتمع المتحضر .

أن جميع المؤسسات العامة والخاصة والاهلية معنية باحترام سيادة القانون ، الا اننا سوف نركز على الاجهزة الرقابية بصورة عامة ، وهياة النزاهة بصورة خاصة باعتبارها المسؤولة بالدرجة الرئيسة في القضاء على الفساد الذي يقوض سيادة القانون ، وبالتالي يقوض الوصول الى الدولة المدنية والمجتمع المتحضر .

ومن خلال تفعيل الاجهزة الرقابية المتمثلة بـ(هياة النزاهة ، ديوان الرقابية المالية، مكان المفتشين العموميين) توحيد الجهود وتعزيزها لترسيخ مبادى الشفافية والعدالة خدمة للوطن والمواطن.

وأن هنالك علاقة تكاملية بين سيادة القانون وتفعيل عمل تلك الاجهزة الرقابية ورفع مستوى ادائها وكفاءتها على نهج ثابت وهدف أساس الى تلك الاجهزة الرقابية من خلال تطبيق القانون على الجميع دون محاباة ، او تساهل مستندا الى تشريعات فعالة وكفوءة . ضمن مسيرة تخضع عمل تلك الاجهزة ، للمراجعة والتقييم والتطوير بشكل دوري للوصول الى الهدف المنشود .

ولضمان سيادة القانون وبالتالي الوصول الى الدولة المدنية والمجتمع المتحضر كتعزيز الاجهزة الرقابية اخترنا هياة النزاهة أنموذجا الى تلك الاجهزة الرقابية من خلال دعم السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية للأجهزة الرقابية ، منها هياة النزاهة كلاً بحسب الدور المنوط به واجراء تعديل على قانون هياة النزاهة ومنح الهيئة صلاحيات جديدة واليات فعالة تنسجم مع حجم الفساد مع توسيع صلاحيات هيأة النزاهة في الميدان التحقيقي مستندا في هذه الصلاحيات الى نصوص تشريعية واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا تداخل مع تشديدالعقوبة لخطورة هذه الجرائم على سيادة الدولة مع انشاء قضاء متخصص وفق اسس ومعاييرمستندا الى الكفاءةوالنزاهة ، والامانة والموضوعية ، لان التخصص سمة من سمات العصر مع اصدار تشريعات تلزم مؤسسات الدولة ووزاراتها باتخاذ سياسات مالية شفافة واضحة بعيدة عن الغموض والضبابية مع تفعيل عمل الهيئة في استرداد الاموال المهربة للحيلولة دون ضياع الاموال المهربة مع التطبيق الفعلي لنشر ثقافة النزاهة (الجانب الوقائي) من خلال توعية المواطن بضرورة احترام الاموال العامة وحمايتها من السرقة لأنها ملك الجميع ، ودعم الوظيفة العامة مع تفعيل دور الرقابة الداخلية ورقابة المشروعية باعتبارها رقابة سابقة للتنفيذ ويجب وضع استراتيجية واضحة لسنوات تعمل على صيانة وتطوير مرافق القضاء وسائر الاجهزة المساندة له ، ومنها الاجهزة الرقابية والتي تساهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزاهة وتهيئة الاجهزة الرقابة الفاعلة مع توفير كوادر وخبرة متخصصة، وغيرها من الموضوعات خدمة للوطن والمواطنوتحقيق المساواة والعدالة للوصول الى الدولة المدنية مع مجتمع متحضر .